

November 12, 2006

التوظيف هو الحل وليس التمويل الأصغر

أنيل كرناني

كلية روس لإدارة الأعمال بجامعة ميتشجن

مُنحت جائزة نوبل للسلام 2006 لبنك جرامين في البنجلاديش ومؤسسه محمد يونس، الذي يعد رائد التمويل الأصغر، حيث أكدت لجنة نوبل أن التمويل بالغ الصغر ينبغي أن يلعب "دوراً محورياً" في القضاء على الفقر. وأعلنت الأمم المتحدة على موقعها الإلكتروني، بعد أن خصصت عام 2005 ليكون عام التمويل الأصغر، أن "حالياً، يستخدم رواد التمويل بالغ الصغر قروضاً صغيرة يصل مقدارها إلى 100 دولار لتنمية مشروعاتهم الرائعة، وبالتالي يتمكنون من الإنفاق على أسرهم، مما يؤدي إلى وجود اقتصاديات محلية تتميز بالقوة والازدهار". ويخطط البنك الهندي ICICI لمنح عملائه من سكان الريف قروضاً بحد أدنى 100 دولار أمريكي و بحد أقصى 25 مليون دولار خلال الخمس سنوات القادمة. كما يدعم وزير المالية شيدامبارام كذلك مبادرات التمويل الأصغر.

وإذا أخذنا في الاعتبار حجم الفوائد في التمويل بالغ الصغر، فمن المعقول أن نسأل عما إذا كان التمويل بالغ الصغر أداة فعالة للقضاء على الفقر أم لا. فغالباً ما يحقق التمويل بالغ الصغر فوائد غير اقتصادية مثل زيادة الثقة بالنفس والتماسك الاجتماعي وتمكين المرأة. كما يساعد الفقراء في تيسير الاستهلاك طوال فترات الأزمات الدورية أو غير المتوقعة. ولقد استخلصت مجلة "الإيكونوميست" أنه على الرغم من الزيادة المضطربة في دراسات الحالة التي تتلج القلب، إلا أنه ينذر وجود تحليلات تطبيقية أو عملية". كما أظهرت بضعة دراسات أن التمويل بالغ الصغر يؤثر تأثيراً سلبياً على الفقر، لأنه ببساطة ستصبح الأسر الفقيرة أكثر فقراً بسبب عبء الديون. ومع ذلك، وجدت معظم الدراسات أن هذا النوع من التمويل مفيد ولكن ضمن نطاق محدود فقط. وللأسف الشديد فإن الواقع أقل روعة من هذا الوعد.

لماذا أصبح التمويل بالغ الصغر أقل فاعلية؟ إن المشكلة لا تكمن في التمويل الأصغر فحسب، بل في المشروع منتهي الصغر في حد ذاته. لذلك، فإن إعلان الأمم المتحدة بأن أصحاب المشروعات منتهية الصغر يستخدمون القروض لتنمية مشروعاتهم الواعدة مما يقود إلى وجود اقتصاديات مزدهرة، هو إعلان زائف. لأن عميلة التمويل بالغ الصغر هي صاحبة مشروع بالمعنى الحرفي للكلمة، حيث تجمع رأس المال وتدير العمل وهي من تحصل على الأرباح.

ولكن، الاستخدام الحالي لكلمة "صاحب مشروع" أو entrepreneur يتطلب أكثر من التعريف الحرفي. وكلمة Entrepreneurship هي محرك ديناميكية جوزيف سكامبيتر التي يطلق عليها "التدمير الخلاق". فصاحب المشروع أو

entrepreneur هو شخص يمتلك الرؤية والإبداع ويحول الأفكار الجديدة إلى إبداع ناجح، ونموذج أعمال جديد. وبالطبع، بعض عملاء التمويل بالغ الصغر ينطبق عليهم هذا التعريف، فلقد أنشئوا مشروعات رائعة – وهذه هي القصص التي تثلج القلب. ولكن الغالبية العظمى منهم علقوا في أنشطة تدر عليهم قوت يومهم دون أي مستقبل في تحقيق ميزة تنافسية.

وفي مسح متميز حول الحياة الاقتصادية للفقراء، كتب أبهييجيت بانيرجي أن الفقراء الذين يعملون لحسابهم غالباً ما يفتقرون إلى المهارات المتخصصة، وفي معظم الأحيان يمارسون أكثر من عمل. والعديد من هذه المشروعات تعمل على نطاق محدود للغاية. ويشير بانيرجي إلى أن المشروعات المتوسطة التي يديرها الفقراء ليس بها عمالة مدفوعة الأجر، ومعظم هذه المشروعات تمتلك عدد محدود من الأصول. ونظراً لغياب المهارات، وقلة رأس المال وعدم وجود اقتصاديات الوفرة، تعمل هذه المشروعات في مجالات تتميز بقلة الحواجز الخاصة ببدء العمل وحيث الكثير من المنافسة، لذلك، تتسم هذه المشروعات بقلة إنتاجيتها مما يؤدي إلى تحقيق أرباح زهيدة وبالتالي لن تتمكن من إخراج ماليكيها من دائرة الفقر. ١

ولا يجب أن تشكل هذه الحقيقة مفاجأة لنا. لأن معظم الأشخاص يفتقرون إلى المهارات والرؤية والإبداع والمثابرة كي يصبحوا من أصحاب المشروعات. وحتى في البلدان المتقدمة التي ترتفع فيها مستويات التعليم والبنية الأساسية، هناك ما يزيد على 90% من القوى العاملة يعملون كموظفين بدلاً من أصحاب مشروعات. وحتى وإن كانت الخدمات المالية متوفرة بشكل أكبر في البلدان المتقدمة، فطائفة صغيرة هي من استخدمت القروض في أغراض بدء المشروعات. إن الغالبية العظمى من عملاء التمويل بالغ الصغر أصبحوا من أصحاب المشروعات متناهية الصغر ليس لأنهم اختاروا ذلك، فهم سيكونوا أكثر سعادة إن تمكنوا من الحصول على وظيفة في مصنع مقابل أجر معقول إن أمكن. وينبغي ألا نضفي صبغة رومانسية على فكرة "الفقراء كأصحاب مشروعات". وفي هذا الصدد، تستخدم منظمة العمل الدولية مصطلح أفضل وهو "من يعملون لحسابهم".

التوظيف

إن خلق فرص عمل ثابتة بأجور معقولة هو أفضل طريقة لرفع المواطنين من الفقر. ولقد صرحت منظمة العمل الدولية "أنه لا يوجد طريقة أكثر فعالية لتخفيف حدة الفقر مثل التوظيف". وفي اقتصاد التنمية، هناك الكثير من الدعم النظري والعملي لزيادة فرص العمل مقابل أجر في الاقتصاديات النامية.

ومن المفيد أن نلقي بنظرة على اتجاهات الفقر والتوظيف بمرور الوقت في الصين والهند وأفريقيا (الذين يشكلون معاً ثلاثة أرباع عدد الفقراء في العالم)، وذلك باستخدام بيانات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن 2 دولار في اليوم أواخر التسعينيات	نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن 2 دولار في اليوم أواخر الثمانينيات
--	---

الصين	67.4%	50.1%
الهند	83.2%	78.8%
أفريقيا	76.1%	76.1%

	التوظيف/السكان أواخر الثمانينيات	التوظيف/السكان أواخر التسعينيات
الصين	51.0%	58.7%
الهند	29.5%	35.8%
أفريقيا	33.4%	30.1%

في الصين، حيث انخفضت نسبة الفقر انخفاضاً ملحوظاً، يوجد شريحة كبيرة وامتزاجية من السكان العاملين . وفي أفريقيا، حيث لم تتغير نسبة الفقر، يوجد بها شريحة صغيرة ومنتاقصة من السكان العاملين. أما أداء الهند فهو يتوسط الاثنين. فلقد تعرقلت مجهودات الهند للحد من الفقر بسبب الأداء الضعيف على صعيد خلق فرص العمل. وأرجعت ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي سبب انكماش التوظيف في الهند إلى التأكيد المشوه على طريق التنمية الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على تكثيف رأس المال والمهارات. فالقطاعات التي تعتمد على كثافة رأس المال مثل الصناعات الثقيلة، والقطاعات القائمة على كثافة المهارات مثل تكنولوجيا المعلومات، لن تحل مشكلة الفقر في الهند. وذلك لأن آثار النمو الاقتصادي العام قليلة جداً وبطيئة جداً. وبالتالي، تحتاج الهند إلى التركيز على نمو القطاعات القائمة على كثافة العمال والمهارات المنخفضة مثل الصناعات الخفيفة وصناعة الملابس والسياحة. إن وجود سبعة ITTs لن يعوض عن نسبة الأمية التي تصل إلى 40% من إجمالي عدد السكان. ومدينة بنجالور لن تعوض عن الفقر المتفشي في مدينة بيهار.

اقتصاديات الوفرة

ولا يزال العديد من السكان العاملين عالقين تحت خط الفقر – ويطلق عليهم الفقراء العاملين. وسواء كانت الموظفة فقيرة أم لا، فذلك يعتمد على مقدار ما تتقاضاه من أجر، وحجم الأسرة، والدخل الذي يحققه أفراد الأسرة الآخرين. وليس من الكاف خلق فرص عمل جديدة، ولكن من الضروري زيادة الإنتاجية حتى ترتفع الأجور بصورة تكفي لتمكن الموظفين من الخروج من دائرة الفقر.

	العاملون الفقراء/ التوظيف أواخر الثمانينيات	العاملون الفقراء/ التوظيف أواخر التسعينيات
الصين	79.6%	35.2%
الهند	75.0%	62.0%
أفريقيا	63.4%	65.4%

وفي إطار هذا البعد أيضاً، يأتي أداء الهند متوسطاً. ويتمثل أحد أسباب ضعف نمو الإنتاجية بالهند في غياب اقتصاديات الوفرة المناسبة في المشروعات. وأظهرت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي أن متوسط حجم الشركات في الهند أقل من عشر الأحجام المقارنة في الاقتصاديات الناشئة. ومن شأن التركيز على التمويل الأصغر أن يسهم في تفاقم هذه المشكلة.

وبدلاً من إقراض 500 سيدة كل منها 200 دولار كي تشتري ماكينة حياكة وتبدأ مشروعاً متناهي الصغر لتصنيع الملابس، فمن الأفضل بمكان إقراض إحدى سيدات أعمال ممن لديهن القدرات الإدارية و البصيرة العملية 100 ألف دولار ومساعدتها في إنشاء مصنع للملابس الجاهزة يسهم في توظيف 500 سيدة. ويمكن للأخير أن يستغل اقتصاديات الوفرة، وتوظيف عناصر متخصصة واستخدام تقنيات العمل الحديثة لتحقيق قيمة لكل من الملاك والعاملين.